تطور الدستور الأردني

1923م:

- تشكيل لجنة ممثلة لمناطق الأردن كافة لوضع قانون للمجلس النيابي والانتخابات.

1928م:

- توقيع المعاهدة البريطانية – الأردنية التي اعترفت بوجود حكومة مستقلة في إمارة شرقي الأردن.
- إصدار القانون الأساسي الذي منح الشرعية القانونية لإدارة شؤون البلاد.

1946م:

- تعديل القانون الأساسي بعد الاستقلال، وتغيير الاسم إلى المملكة الأردنية الهاشمية بدلًا من إمارة شرقي الأردن، واستبدال لقب جلالة الملك بدلًا من صاحب السمو الأمير.

1947م:

- إصدار دستور جديد تماشى مع التطورات العامة، شكّل خطوة مهمة بعد الاستقلال.

1952م:

- صدور الدستور الحالي، واعتماد النظام البرلماني الملكي، وضمان الفصل بين السلطات وحقوق المواطنين وحرياتهم.

تعديلات الدستور:

2011م:

- أوسع التعديلات، شملت تعديل 38 مادة من أصل 42 مقترحة، في عهد الملك عبد الله الثاني، وشكلت نقلة نوعية في الحياة السياسية.

2016م:

- تعديلات إضافية لتعزيز الحياة الدستورية.

2022م:

- تعديلات هدفت إلى المساواة وتكافؤ الفرص بين الذكور والإناث، وتعزيز مشاركة المرأة والشباب وذوي الإعاقة، وتغيير عنوان الفصل الثاني ليصبح حقوق الأردنيين والأردنيات وواجباتهم.